

Distr.: General
11 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن

٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان فيما يتعلق بتنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بختيار إبراهيموف



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التدابير العملية التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تواصل حكومة جمهورية أوزبكستان توسيع نطاق إصلاحاتها الاجتماعية البعيدة المدى المتوخى منها مواصلة تعزيز رفاه شعبها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فقد بدأت أوزبكستان في عام ٢٠١٧ مرحلة جديدة في مسارها الإنمائي. وانصبَّ التركيز بصفة خاصة على التصدي للتحديات المبينة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ عن طريق حشد جميع الطاقات والموارد المتاحة للحكومة والمجتمع.

وتمثَّل عنصرٌ بالغ الأهمية من هذه العملية في تنفيذ التدابير المبينة في إعلان الحكومة سنة ٢٠١٧ سنةً للحوار مع الشعب وتعزيز ما فيه صالح الإنسان. وكما أوضح رئيس أوزبكستان، السيد شوكت مرزوييف، في الكلمة التي وجَّهها إلى مجلسي البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يجب على الوكالات الحكومية أن تجعل من مبدأ أنها في خدمة الشعب، وليس العكس، أحد الأركان الأساسية لعملها.

وفي إطار الجهود الهادفة إلى وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ، يُستخدم نظام جديد للانخراط في الحوار المفتوح مع الجمهور ومعالجة مظالمه على نحو فعال. وتشكَّل مكاتب رئيس أوزبكستان لاستقبال عموم الناس ومكتبه للاستقبال عبر الإنترنت قوامًا هذا النظام، وتعمل باعتبارها مؤسسة ديمقراطية فريدة من نوعها تتعامل مع الالتماسات المقدمة من المواطنين. والهدف الرئيسي من هذه التغييرات هو تعزيز ما فيه صالح الشعب.

وقد اتُّخذت تدابير أولية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية فعالة لتلبية الاحتياجات الراهنة. فاعتمدت قوانين ومراسم وأنظمة، وجرَّ وضعها باطراد موضع النفاذ، كما يجري تنفيذ برامج شاملة جيدة الإعداد تتبَّع نهجًا جديدًا في تنظيم الاقتصاد الوطني بهدف مواصلة تحريره، وتحسين إطاره القانوني، وتحديث وتنويع الإنتاج. وخلال فترة قصيرة، تمَّ التكاليف بإنشاء مرافق صناعية كبرى في أوزبكستان يبلغ عددها ١٦١ مرفقًا.

وحقَّقت التدابير المتخذة في عام ٢٠١٧ نموًّا اقتصاديًا مستدامًا بمعدل ٥,٥ في المائة ونموًّا للصادرات بمعدل ١٥ في المائة. وبلغ الفائض التجاري ٨٥٤ مليون دولار.

وأصبح ممكنا تداول العملة الوطنية، وهي السوم الأوزبكستاني، تداولًا حراً. ومنذ تحرير سوق العملات، زاد عدد معاملات شراء أو بيع العملات الأجنبية بمقدار ضعف ونصف. وفي الوقت نفسه، ازدادت احتياطات الحكومة من العملات بمقدار ١,١ بليون دولار.

وفي السنة الماضية، بدأت ١٢ منطقة اقتصادية حرة و ٤٥ منطقة صناعية العمل في أوزبكستان، مما يحفز النمو في مناطق البلد. ويجري العمل على إنشاء ٥٠ منطقة صناعية أخرى في القريب العاجل.

وإيجاد فرص العمل، الذي يعدّ ذا أهمية بالغة لأوزبكستان، يشكل أولوية قصوى. ففي عام ٢٠١٧، توفرت ٣٣٦ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة نتيجة إقامة مشاريع صناعية جديدة، وتطوير قطاع الأعمال التجارية الصغرى والمشاريع الخاصة، وإنماء قطاع الخدمات.

ومن خلال تنفيذ برامج معتمدة، جار العمل على الإصلاح الاجتماعي، الذي يشكل عنصرا أساسيا آخر من عناصر السياسة الوطنية. والحكومة آخذة في تشييد مساكن ميسورة التكلفة باستخدام تصاميم حديثة، وفي تقديم رهون عقارية مدعومة بإعانات. فقد أُضيف ما يفوق مساحته ٣,٥ ملايين متر مربع من أماكن الإقامة عن طريق بناء مساكن موحدة الشكل ومتعددة الطوابق في مدن كبرى وصغرى. وفاق حجم أعمال التشييد السكنية الجديدة حجمه في السنوات السابقة، حيث ازداد ٢٠ ضعفا عن حجمه في عام ٢٠٠٧، وازداد ٣,٥ أضعاف عن حجمه في عام ٢٠١٠ حينما بدأ برنامج تشييد المساكن الموحدة الشكل، وازداد ضعفين عن حجمه في عام ٢٠١٤.

وأتخذت تدابير للتخفيف من حدة آثار الوضع البيئي في منطقة بحر الآرال. وأنشأت وزارة المالية صندوقا لتنمية منطقة بحر الآرال، وخصصت له أكثر من ٢٠٠ بليون سوم أوزبكستاني، أي نحو ٢٥ مليون دولار. واستُخدمت الأموال المرصودة لتحسين إمدادات المياه والظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون في جمهورية كاراكالباكستان ومقاطعة خوارزم.

وبُذل مجهود خاص في عام ٢٠١٧ لتشييد مؤسسات تعليمية جديدة وإصلاح المؤسسات التعليمية القائمة. فقد شُيّدت ١٢ مدرسة جديدة للتعليم العام، وخضعت ٣٢٠ مدرسة أخرى لأعمال تجديد، وخضعت ١٥٢ مدرسة لأعمال ترميم كبرى. وإضافة إلى ذلك، شُيّدت أو جُلِّدت ١٠٧ مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، بينما خضعت ١٩٥ مؤسسة أخرى لأعمال ترميم كبرى.

وهناك خطط لبناء الآلاف من رياض الأطفال الجديدة في جميع أنحاء البلد في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة، وتعزيز جودة ما تقدمه من تعليم ورعاية. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأهمية وأثر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أنشأت أوزبكستان وزارة التعليم المبكر.

وأنشئت مدارس مخصصة تركز على العلوم الدقيقة وتستخدم أساليب مبتكرة وخلاقة في التدريس. وسُعي أيضا لتحسين نظام التعليم العالي. وتمّ، على وجه التحديد، اعتماد برنامج شامل لتطوير نظام التعليم العالي في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وبعد إعادة تنظيم المعاهد والأحرام الجامعية الفرعية، أصبح يوجد ما مجموعه ٨١ مؤسسة للتعليم العالي و ١٥ حرما جامعيًا فرعيا إقليميا و ٧ أحرام جامعية فرعية دولية.

وَأدخلت تحسينات من حيث النظم والبنى التحتية على أكاديمية العلوم في أوزبكستان، واستأنف عدد من معاهدها ومراكزها للأبحاث عمله. وأُجريت انتخابات الالتحاق بأكاديمية العلوم للمرة الأولى منذ سنوات. ولكل هذه الجهود هدف واحد، وهو: كفالة أن تكون أوزبكستان قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالإنجاز العلمي والطاقت الفكرية وحداثة القوة العاملة وتقديم التكنولوجيات.

وفي إطار مسعى يهدف إلى إنجاز إصلاحات أعمق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعلنت سنة ٢٠١٨ سنة لريادة الأعمال الحرة والابتكار والتكنولوجيا في أوزبكستان.

وسيتلقى رائدو الأعمال الحرة الدعم التام على سبيل الأولوية، بطرق منها على الأخص تيسير استيراد التكنولوجيات المتقدمة وآخر الإنجازات العلمية وإدماجها في عمليات الإنتاج. وإضافة إلى ذلك، من المقرر اتخاذ تدابير خاصة لتوفير مجموعة واسعة من الفرص لصقل المهارات وتلقي التدريب في الشركات والمنظمات الدولية الرائدة والانخراط معها في تعاون ذي منفعة متبادلة.

وأوزبكستان بصدد المضي على مسار التنمية الابتكارية في مسعى لتحقيق تحسن جوهري في كل جانب يتعلق بالحكومة والمجتمع في البلد. ولهذه الغاية، أنشئت وزارة التنمية الابتكارية في عام ٢٠١٧ للتصدي لتحديات بعينها. وستكون الوزارة القوة الدافعة لتنفيذ المشاريع الرئيسية ذات الصلة بالاقتصاد الوطني وحياة المجتمع الأوزبكستاني بشكل أعم. وستركز الوزارة، على وجه التحديد، على تطوير أنشطة البحث العلمي، والابتكار عن طريق حشد التمويل اللازم، وتقديم كافة أشكال الدعم لمشاركة الشباب الموهوبين في هذه العملية، وتشجيع الأفكار والمقترحات الخلاقة.

وشرعت أوزبكستان في عملية كبرى لتحرير الاقتصاد. وثمة تحديات عديدة مرتبطة بتوطيد الاقتصاد الوطني يجب معالجتها قبل أن يكون بوسع أوزبكستان الانضمام إلى صفوف الدول المتقدمة. وعدد متزايد من البلدان في العالم اليوم آخذ في التطور بسرعة من خلال اعتماد نماذج إنمائية مبتكرة وتصدير الأفكار الرائدة والدراية الفنية والتكنولوجيات الذكية.

وتعمل الحكومة بجد لإزالة الحواجز القائمة في وجه الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وللتشجيع على تطبيق نهج جديدة تماما في إقامة المشاريع. ولهذه الغاية، تم كخطوة أولى اعتماد برامج إنمائية وطنية وإنشاء صندوق لتمويلها.

وفي الوقت الحاضر، يعيش أكثر من ٥١ في المائة من سكان البلد في المناطق الريفية. غير أن حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد تظل أقل من ١٧ في المائة، و ١٠ في المائة من هذه النسبة تعود إلى تجهيز الإنتاج. ولذلك، أُشير إلى الحاجة إلى برنامج إصلاح زراعي شامل يركز على تأمين الأمن الغذائي.

وأتخذت أيضا إجراءات منسقة لحماية الصحة البشرية. وبهدف تحسين الخدمات الصحية باطراد، سيُكيّف استخدام الطب "الذكي" والتجميع المركزي للسجلات الصحية حسب الاحتياجات المحلية ثم سيعتمد هذا الاستخدام، بما يُوفر للمرضى في المناطق إمكانية الحصول بسهولة على رعاية عالية جودة في حينه، ويُمكن من الكشف مبكرا عن الإصابة بالأمراض ومن الوقاية عن بعد من الأمراض.

وإجمالا، من المفترض أن يساعد التنفيذ المتواصل للإصلاحات في أوزبكستان في تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز رفاه الشعب، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي يواجهها البلد.